٢٠٠٠ سلة غذائية لا يوزع منها سوى ٥٠٠!

أعضاء من مجلس اللاذقية يشككون بآلية توزيع المعونات

| اللاذقية- عبير سمير محمود

شكك عدد من أعضاء مجلس محافظة اللاذقية بآلية توزيع الحصص الغذائية وغيرها من المعونات التي تقدمها المنظمات إلى أهالي الشهداء والجرحى والعائلات المحتاجة في اللاذقية، مؤكدين وجود خلل في عملها بعد رفضها تقديم أرقام دقيقة حول المواد الداخلة إلى مستودعاتها، وذكر أحد الأعضاء بأن «المعنيين في منظمة ما يقولون: إنه يوجد نحو ٢٠٠٠ سلة غذائية في هذه الدفعة على حين لا يتم توزيع سوى ٥٠٠ سلة منها! متسائلاً: أين السلل الباقية؟ ولمن تذهب؟ وطالب بضرورة وقف الهدر وإيصال الحصص إلى مستحقيها في المحافظة.

وطالبَ رئيس مجلس محافظة اللاذقية أوس عثمان خلال الجلسة الثانية لمجلس محافظة اللاذقية ضمن الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠١٧ أعضاء المجلس بالتدقيق حول عمل الهلال الأحمر والمنظمات الدولية العاملة في محافظة اللاذقية.

وأكد عثمان لـ«الوطن» عقب انتهاء الجلسة أن مجلس المحافظة لا يمتلك آليات عمل المنظمات حول مسألة الداخل والوارد بشكل عام، موضحاً: لا أرقام دقيقة لدى المحافظة من المنظمات الدولية التي تعمل فيها، وهذا مخالف للقانون لأن هذه المنظمات والجمعيات تعمل على الأراضي السورية.

وأضاف عثمان: إن مجلس المحافظة يطالب بمعرفة الكميات الواردة إلى مستودعات الهلال الأحمر وجميع الجمعيات الأخرى من المنظمات الدولية التي تعمل في اللاذقية لمعرفة الكميات الواردة والموزعة ضمن إطار عمل لجنة الإغاثة في محافظة اللاذقية.

كما طالب أعضاء مجلس محافظة اللاذقية بأن يقدم الهلال الأحمر وجميع المنظمات الدولية العاملة في المحافظة تقريراً واضحاً عن عملها لمعرفة حجم الكميات قبل دخولها إلى مستودعاتها وفق أرقام دقيقة ليتم الإشراف ومراقبة آلية التوزيع على مواطني اللاذقية.

السكيف لـ«الوطن»: تقييد حرية الرأي مخالف للدستور.. عبد النور: الكتاب يقيد الصحفيين وفيه رائحة تهديد

وزير العدل لـ«الوطن»: يجب التمييز بين الإساءة لهيبة الدولة وبين حق الإعلاميين في نقد الحكومة

| محمد منار حميجو

في الوقت الذي جدد مجلس الوزراء أمس استمرار علاقته مع وسائل الإعلام والإعلاميين عبر الانفتاح على هذه الوسائل والتواصل الدائم مع الإعلاميين وتوفير المعلومات وتقديم التسهيلات لهم، قال وزير العدل هشام الشعار: إنه يجب التفريق بين النيل من هيبة الدولة ونقد أداء الحكومة.

يأتي هذا الكلام على خلفية رد وزارة العدل على كتاب مجلس الوزراء حول إعداد مذكرة تفصيلية حول ما يتناوله بعض الوسائل الإعلامية الخاصة والإعلاميين في الإعلام الرسمي من قضايا وموضوعات تستهدف العمل الحكومي وتساهم في إضعاف هيبة الدولة والانتماء الوطني لدى المواطنين ليصار إلى معالجتها وفقاً للأنظمة والقوانين النافذة.

وشدد المجلس على ضرورة قيام الإعلام بالدور المنوط به ليكون شريكاً فاعلاً للحكومة في التنمية بمختلف القطاعات ووسيطاً أساسياً بين الحكومة والمواطنين، وبما يعرف المواطن بالأعمال التي تقوم بها المؤسسات العامة والخدمات التي يحتاجها المواطن منها.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال الشعار: يجب التمييز بين النيل من هيبة الدولة وبين الحكومة التي يعتبر أعضاؤها موظفين يمكن إعفاؤهم وانتقادهم ضمن إطار عدم الإساءة للدولة، مبيناً أن انتقاد الحكومة والمطالبة باستبدالها حق مشروع لكل مواطن ولكل صحفي.

وأكد الشعار أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء بحق أي إعلامي مشيراً إلى أهمية قيام الصحفيين بدورهم وممارسة حقهم وفق القانون وقال: نلوم الصحفي إذا لم يمارس عمله وحقه، والإعلام مرآة للمواطن.

وكشف الشعار عن اجتماع جرى مساء أمس مع اتحاد الصحفيين لتوضيح دلالات الكتاب، مؤكداً احترام الإعلام واحترام العاملين فيه، موضحاً أن تطبيق القانون لا يدخل في إطار تهديد المواطن.

وأوضح الشعار وجود مادة في قانون العقوبات تنص على فرض عقوبات بحق من ينال من هيبة الدولة، وإضعاف الشعور الوطني، وهذا لا يندرج ضمنه عمل الصحفي في نقد الحكومة، ولا يقصد به الصحفيون.

والإساءة لهيبة الدولة تندرج ضمنه الحرب الإعلامية المزورة التي تشنها بعض وسائل الإعلام عبر تزوير الحقائق والتحريض ونقل معلومات كاذبة، ومنها ما يندرج ضمن الإساءة للجيش العربي السوري.

ورداً على قانونية الكتاب المشار إليه أعلن نقيب المحامين نزار علي السكيف أن تقييد حرية الرأي مخالف للدستور وخصوصاً أن الدستور صانها.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال السكيف: إني لست مع محتوى الكتاب لأنه مخالف للدستور، مشدداً على ضرورة تطوير الرؤية الإعلامية، على اعتبار أن الحريات سكها الدستور وهو سقف وقبة القوانين.

وتابع: نحن هنا لا ننفذ رغبات السلطة التنفيذية بل نطبق دستوراً وقوانين حصنت هذه الحرية.

من جهته أعلن رئيس اتحاد الصحفيين موسى عبد النور عن محاولته الاتصال بوزارة الإعلام والمكتب الإعلامي في مجلس الوزراء لتوضيح مضمون الكتاب، معتبراً أنه في صيغته الحالية مخالف للدستور وقانون الإعلام، مضيفاً: إن هناك تقييداً واضحاً ورائحة تهديد للصحفيين.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح عبد النور أن المادة الثانية من قانون الإعلام رقم ١٠٨ لعام ٢٠١١ تقول إن الإعلام بوسائله كافة مستقل ويؤدي رسالته بحرية ولا يجوز تقييده إلا بما يتوافق مع الدستور والقانون.

وأضاف عبد النور: إن المبادئ الأساسية لممارسة العمل الإعلامي هي حرية التعبير وحق الإعلامي بالحصول على المعلومات بالشأن العام، مشيراً إلى أن المادة الرابعة من قانون الاتحاد التي نصت في البند الثالث على أن من مهام الاتحاد السعي ليمارس الإعلام دوره البناء في مجال الرقابة الشعبية على أجهزة الدولة المختلفة.

ورأى عبد النور أن هناك خطأ في صياغة الكتاب والمقصود ليس ما هو منصوصاً عليه في الظاهر ولكن في حال كان المراد مثل ما نص عليه سيكون للاتحاد كلام آخر، مضيفاً: لن ندخل حالياً في الاحتمالات بل علينا أن ننتظر تفسير الجهة التي أصدرته.

وأثار الكتاب المشار إليه بلبلة واسعة على صفحات «فيسبوك» وخصوصاً الكثير من الإعلاميين الذين اعتبروا أن هذا الكتاب فيه إساءة واضحة للعمل الصحفي وتقييد للحرية لدرجة أن البعض أعرب عن استغرابه الشديد من صدور مثل هذا الكتاب من الحكومة في وقت يدور فيه الحديث عن فتح مجال الحرية للصحفيين وتسهيل عملهم للحصول على المعلومات الدقيقة.

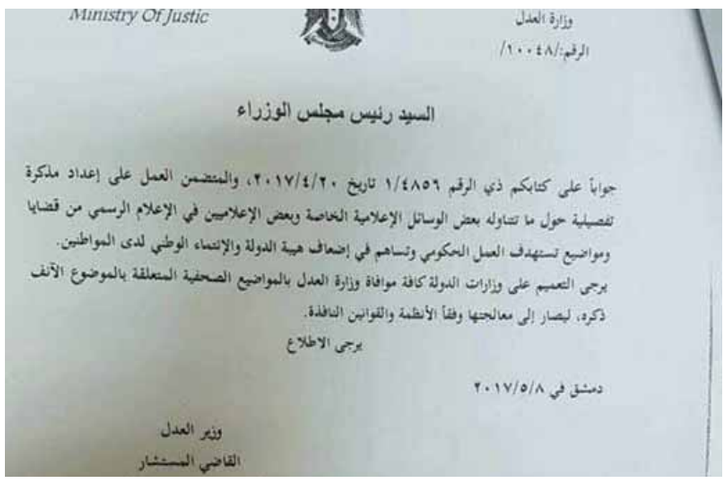
وزارة العدل
Ministry Of Justic
الرقم:/١٠٠٤٨/

السيد رئيس مجلس الوزراء

جواباً على كتابكم ذي الرقم ١/٤٨٥٩ تاريخ ٢٠١٧/٤/٢٠، والمتضمن العمل على إعداد مذكرة تفصيلية حول ما تتناوله بعض الوسائل الإعلامية الخاصة وبعض الإعلاميين في الإعلام الرسمي من قضايا ومواضيع تستهدف العمل الحكومي وتساهم في إضعاف هيبة الدولة والإنتماء الوطني لدى المواطنين.

يرجى التعميم على وزارات الدولة كافة موافاة وزارة العدل بالمواضيع الصحفية المتعلقة بالموضوع الآنف ذكره، ليصار إلى معالجتها وفقاً الأنظمة والقوانين النافذة.

يرجى الاطلاع

دمشق في ٢٠١٧/٥/٨

وزير العدل
القاضي المستشار

> الشعار: انتقاد الحكومة والمطالبة باستبدالها حق مشروع لكل مواطن وصحفي

الشمس تنير شوارع حمص ليلاً

| حمص - نبال إبراهيم

بين رئيس دائرة الإنارة في مجلس مدينة حمص محمد بزناوي لـ«الوطن» أن الدائرة تقوم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة /UNDP/ بالعمل على مشروع لإنارة عدد من شوارع المدينة بالطاقة الشمسية، مبيناً أن مشروع الإنارة هذا سيشمل شارع القوتلي بين الساعتين القديمة والجديدة وشارع الحميدية حتى كنيسة أم الزنار والطريق الواصلة بين دوار السيد الرئيس حتى مركز المدينة مروراً بشارع هاشم الأتاسي والمحافظة، مؤكداً أن المشروع سينتهي خلال الشهرين القادمين.

وأوضح المهندس بزناوي: أنه تم بناء قواعد إسمنتية في الأماكن التي تحتاج إلى وضع أعمدة إنارة جديدة وخاصة على طريق الشام، لافتاً إلى الدائرة تنتظر وصول الأجهزة من شركة إماراتية لإجراء الفحص اللازم لها ومعرفة مدى جاهزيتها وملاءمتها والإشراف على تركيبها من المهندسين الذين قاموا بدراسة المشروع.

وأشار بزناوي إلى أنه تمت دراسة مشروع آخر يتضمن إنارة شارع الأهرام مروراً بدوار مساكن الشرطة ودوار النزهة بدعم من المنظمة وبناء أعمدة تزيينية بالطاقة الشمسية في الدوارين، كاشفاً عن أن هذا المشروع سيتم تنفيذه خلال العام الجاري.

المحامون يقرون في مؤتمرهم مشروع قانون تنظيم المهنة

الصمادي لـ«الوطن»: إنهاء دراسة مشروع قانون السلطة القضائية

| الوطن

أقر المؤتمر العام لنقابة المحامين بالتصويت مشروع قانون تنظيم المهنة التي أعدته نقابة المحامين لرفعه بعدها إلى مجلس الوزراء ثم إلى مجلس الشعب لمناقشته.

وعلى هامش المؤتمر كشف نقيب المحامين نزار السكيف عن رفع الراتب التقاعدي للمحامين حتى ٥٠ ألف معتبراً أن هذه خطوة لتحسين معيشة المحامين.

وعن موضوع التعاون بين النقابة ووزارة العدل أكد السكيف أن الرؤية النقدية على الوزارة ليست تهجماً قد يكون البعض من المحامين خانته العبارات، مضيفاً: لكن نحن لا نتهجم على الوزارة فهي من مؤسسات الدولة ولذلك نحن حريصون على أدائها وقوتها وعلى قضاتها وإن المحامين مكملين للوزارة.

ورأى السكيف أن النقد أدب وعلم، وفي المؤتمر من حق المحامين توجيه رؤية نقدية ولكن بمحبة واحترام، من دون أن ينفي أن هناك تقصيراً من الوزارة أو من النقابة، موضحاً أن التقصير لا يعني أن المؤسسة غير صحيحة إلا أنه يتحول إلى فساد حينما يُستمع إلى الرؤية الصحيحة ولا يتم تطبيقها.

من جهته أكد معاون وزير العدل تيسير الصمادي أن هناك تعاوناً بين الوزارة والنقابة، مضيفاً: سجلنا ملاحظات المحامين لمعالجتها وخصوصاً التي تحتاج إلى دراسة مثل إحداث محاكم وقصور عدل.

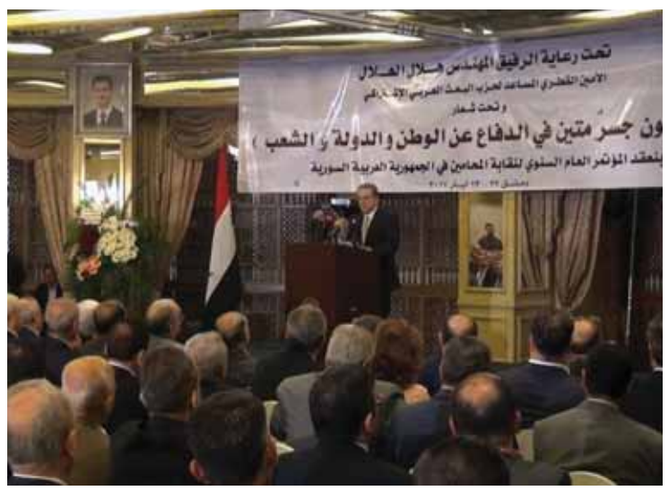

> رفع راتب التقاعد حتى ٥٠ ألف ليرة

وفي تصريح لـ«الوطن» قال الصمادي: نحن في وزارة العدل نعتبر المحامين جزءاً مهماً من العدالة ولا سيما أن هناك بعض المحاكمات لا تستقيم إلا بهم.

وأعلن الصمادي أن الوزارة تعاني ضائقة هائلة وكبيرة في قصور العدل وتسعى إلى إحداث قصور جديدة إلا أن الأزمة التي تمر بها البلاد هي التي تحدّ من هذا الاتجاه، مشيراً إلى أن هناك مباني جديدة قيد الإنشاء في السويداء وحلب.

وأكد الصمادي أن المحاكم لم تتعطل في سورية على مدار الأزمة حتى في المناطق الساخنة فقد تم استئجار أماكن جديدة لاستمرار عمل المحاكم.

وكشف الصمادي أن اللجنة المشكلة لدراسة مشروع قانون السلطة القضائية أنهت عملها، مشيراً إلى أن المادة المتعلقة بمجلس القضاء الأعلى قيد الدراسة.

موجة من الانتقادات اللاذعة تطول التعليم المفتوح.. ودراسة لإعادة النظر به

أوتاني لـ«الوطن»: لسنا عالة على أحد.. رسومنا تعادل ١٠ بالمئة من رسوم التعليم الخاص

| فادي بك الشريف

انتقدت نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون التعليم المفتوح الدكتورة صفاء أوتاني في تصريح خاص لـ«الوطن»، جميع الأحاديث التي تتهم التعليم المفتوح بشكل مستمر بأنه عالة على التعليم العالي، مبينة أنه ليس كما يصفه البعض، كما أن التعليم المفتوح كان يحقق إيرادات كبيرة وصلت في بعض الأوقات إلى مليار ونصف المليار سنوياً، وانخفضت الإيرادات إلى النصف حالياً نتيجة ظروف الأزمة، متسائلة بالقول: كيف التعليم المفتوح عالة، وهو يوفر إيرادات للجامعات نحن بأمس الحاجة إليها في هذه الظروف كما يغطي جزءاً من نفقات التعليم النظامي؟

حديث أوتاني يأتي بالتزامن مع موجة الاتهامات الموجهة دوماً للتعليم المفتوح بأن الغاية المرجوة من إحداثه ضلت طريقها، ويلزمه عملية تقييم شاملة.

وقالت أوتاني: إن التعليم المفتوح في كل دول العالم مثله مثل التعليم النظامي، وهو موازٍ له، بحيث يعتمد على مبدأ التعليم الذاتي والاستفادة من أيام العطل لتحسين مستوى الوظيفة وفرص العمل، مضيفة: نحن نتبنى مبدأ التعليم للجميع، وخاصة أن جامعاتنا ليست قادرة ضمن المفاضلات على استيعاب الكثير من الأعداد المتزايدة من حملة الشهادات الثانوية، ومن هنا برزت أهمية برامج التعليم المفتوح في توسيع فرص الاستيعاب الجامعي.

وكشفت نائب رئيس الجامعة أن عدد المسجلين في برامج التعليم المفتوح وصل في إحدى السنوات قبل الأزمة إلى ٧٨ ألف طالب وطالبة، وبالمجمل كان العدد ٦٠ ألف طالب مسجل، مشيرة إلى أن العدد وصل إلى٤٠ ألف طالب وطالبة كحد وسطي مابين ٣٠ ألف طالب قديم و١٠ آلاف طالب مستجد، ذاكرة أن العدد يختلف حسب ظروف التسجيل وإيقافه، وقدر في الفصل الأول بنحو ٢٠ ألف طالب وطالبة على برامج المحاسبة وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والدراسات القانونية والدبلوماسية ورياض الأطفال ومعلم الصف، إضافة إلى الترجمة والإعلام.

وبيّنت أوتاني وجود عدد من الطلاب لا يسجلون المواد جميعها، مشيرة إلى أن البرامج حالياً تحقق ريعاً مقبولاً، علماً أن رسوم التعليم المفتوح تعادل ١٠ بالمئة فقط من رسوم التعليم الخاص، بحيث إن أقل مادة في الجامعات الخاصة بـ٥٠ ألف ليرة سورية، كاشفة عن دراسة قائمة حالياً لتقييم واقع التعليم المفتوح في الجامعات السورية، وأن وزارة التعليم العالي وجهت ضمن خطتها لضرورة إعادة تقييم التعليم المفتوح ليكون في المسار الصحيح ويحقق الغاية المرجوة منه.

معمل أحذية السويداء يبيع ٦٠٠ زوج أحذية يومياً

| السويداء- عبير صيموعة

بعد البدء بحل إشكالية نقص اليد العاملة المنتجة في معمل الأحذية في السويداء عبر الإعلان عن مسابقة لتعيين ٤٥ عامل إنتاج من الفئة الرابعة و٦ فنيين فئة ثانية..بين مدير المعمل وسام أبو صعب أن قضية نقص اليد العاملة ليست المشكلة الوحيدة التي يعانيها المعمل إذ يشكل الوضع الفني للآلات القضية الأهم بعد اليد العاملة جراء ما تعانيه من قدم وخاصة أن عمرها الفني تجاوز الـ٤٠ عاماً وقسماً كبيراً منها خرج عن الخدمة لعدم توفر القطع التبديلية ما يؤدي الأعطال المستمرة وباتت تحتاج لتجديد قسم منها وخاصة الآلات الأساسية (آلة شد المقدمة، آلة شد الوسط ومسمرة الكعب، آلة الضغط، آلة البرش) ونظرا للتطور الكبير في صناعة الأحذية عالميا ولمواكبة التطور يحتاج المعمل إلى (آلة قص جلد ليزرية وآلة خياطة وجه الحذاء ليزرية وآلة حقن وجه الحذاء ليزرية أيضاً وآلة حقن مباشر للاسفال على وجه الحذاء). لافتا إلى أنه في ظل هذه الظروف وإنتاج المعمل اليومي نحو ٦٠٠ زوج يوميا وكامل الإنتاج مسوق وبلغت كمية المبيعات لنهاية نيسان نحو ٤٠ ألف زوج بقيمة ٣٣٧ مليون ل. س.